اقتصاد

الديون تحاصر العراق

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

كشف المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح، الخميس، أن مجموع الديون على العراق تبلغ 73 مليار دولار واجبة الدفع، إضافة إلى 40 مليار دولار معلقة لثماني دول. وفي أول إعلان رسمي من نوعه منذ نحو عامين، شرح صالح في حديث لصحيفة «الصباح» الرسمية، أن «أكبر مديونية للعراق كانت ما قبل 1990 حيث كانت ديونه أكثر من 128 مليار دولار، وبموجب اتفاقية نادي باريس لعام 2004، كان الاتفاق على أن يشطب جميع الدائنين 80 في المائة أو أكثر من كل دين، وفي المقابل يعقد العراق اتفاقيات مع هذه الدول». وأكد أن دولاً تنازلت عن دينها مائة في المائة، وبعضها تنازل عن 90 في المائة من الدين، ولم يبق إلا 3 مليارات، وهي على وشك الانتهاء».

وأضاف أن «المشكلة تكمن في أن هناك ما يقرب من ملياري دولار ديوناً للقطاع الخاص على شكل سندات، وهذه ستصفّى خلال السنوات المقبلة، كذلك هناك مبلغ معلق لثمانية بلدان، منها خليجية ومنها أجنبية، وهذه البلدان لا تريد التسوية، بالرغم من أنها خاضعة لنادي باريس»، مشيراً إلى أن «قسماً من هذا المبلغ المقدر بـ 40 مليار دولار، يخص دولاً عربية، ونعتقد أن هذا الدين سيُشطَب مائة في المائة».

وأضاف أن «هناك ديوناً خارجية أخرى تراكمت بسبب الحرب على داعش، وتقدَّر بـ12 مليار دولار، كذلك هناك ديون بسبب مشاريع التنمية قدمتها بعض الصناديق العالمية، لذلك فإن هذا الدين يقدَّر بـ23 مليار دولار مستحقة الدفع، ما عدا الـ 40 مليار دولار المعلقة»، مؤكداً أن «دين العراق الداخلي كبير جداً ويبلغ نحو 50 مليار دولار».

يأتي هذا الإعلان في وقت يمرّ فيه العراق بأزمة مالية خانقة نتجت من انخفاض أسعار النفط عالمياً، إضافة إلى تبعات تفشي وباء كورونا.

وقال مسؤول في هيئة النزاهة العراقية، وهي هيئة رسمية معنية بشؤون محاربة الفساد في البلاد، إن «تراكم الديون بهذا الحجم الخطير تتحمله جميع الحكومات التي حكمت البلاد بعد عام 2003»، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، أن «أغلب هذه الحكومات لم تحمِ الفساد من المساءلة القانونية فحسب، بل عملت معه لتحقيق مكاسب مالية، كذلك سبّبت سياساتها العامة إهدار أموال الدولة، من خلال العقود الفاسدة، منها عقود التسليح، وعقود التجارة، والزراعة والصناعة وغيرها، فضلاً عن تقاسم موارد الدولة وسيطرة الأحزاب والمليشيات عليها». وأشار إلى أنه «لا يمكن اليوم أيَّ حكومة السيطرة على الفساد المستشري في البلاد، والذي تديره جهات أقوى من الحكومات».

ولم تستطع الحكومة حتى اليوم السيطرة على الفساد، خاصة في المنافذ الحدودية، إذ هناك ستة منافذ خارجة عن سيطرة الدولة، ولا تحصل الحكومة من خلالها إلا على نحو ملياري دولار سنوياً، في حين أن وارداتها بحسب حسابات اللجنة المالية العراقية لا تقل عن 12 مليار دولار سنوياً. ويتغلغل الفساد أيضاً في ملف الجباية الحكومية والضرائب، حيث لا تحصل الحكومة إلا على أقل من مليار واحد، في حين أن وارداتها تزيد على 12 مليار دولار سنوياً، وغيرها من الملفات التي تزيد من أزمات العراق الاقتصادية.

بريطانيا تطلب الوظائف

سجل عدد إعلانات الوظائف عبر الإنترنت في المملكة المتحدة الأسبوع الماضي، المستويات التي شوهدت قبل جائحة كورونا وذلك لأول مرة، وهي علامة مؤقتة على الانتعاش بعد أسوأ ركود اقتصادي منذ ثلاثة قرون. وارتفع إجمالي منشورات طلب الوظائف إلى أعلى مستوى منذ بداية مارس/ آذار 2020، قبل فرض الإغلاق الوطني الأول، وفقًا لبيانات نشرها مكتب الإحصاءات الوطنية. وكانت أكبر الزيادات في الوظائف القانونية والتموين والضيافة. وسُمح لتجار التجزئة غير الأساسيين، وكذلك الحانات والمطاعم ذات المساحات الخارجية، بإعادة الفتح هذا الأسبوع كجزء من خارطة طريق تهدف إلى مساعدة إنكلترا على العودة إلى ما مستويات قريبة من الحياة الطبيعية في 21 يونيو/ حزيران.

(ويكتور زيمانوويك/ Getty)

أخبار

السعودية: ارتفاع معدل التضخم في مارس

كشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية عن ارتفاع معدّل التضخم بالمملكة عند 4,9% خلال مارس 2021. وأشارت الهيئة إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يزال يعكس زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، والتي بدأ تطبيقها في يوليو 2020. وسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعا إلى 103,72 نقاط خلال مارس وفقاً لسنة الأساس 2018، مقابل 98,83 نقطة خلال نفس الفترة من العام 2020، وقالت الهيئة إن ارتفاع التضخم في مارس يعزى إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 10,2% متأثرا بارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 10,2%، إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل بنسبة 10,5%.

تحسن متوقع في أرباح الشركات الصينية

قال مصرف «غولدمان ساكس غروب» الأميركي إن الشركات الصينية تستعد لتسجيل ارتفاع لافت للنظر في صافي الدخل بمعدل 55% في الربع الأول من هذا العام، بسبب التعافي الاقتصادي المستمر. ووفقًا لـ«بلومبيرغ»، أوضح استراتيجيو البنك في مذكرة الخميس أن بعض شركات القطاعات الدورية قد تزيد أرباحها بنحو الضعف عن المستويات الضعيفة المسجلة في نفس الفترة من العام الماضي، وذلك مع ارتفاع أسعار السلع وارتداد الطلب الخارجي. كما أن ما تسمى بالقطاعات الصينية الجديدة، والتي تشمل الأسهم التكنولوجية، تشير تقديرات البنك إلى ارتفاع أرباحها 48% على أساس سنوي.

ارتفاع الأصول الغامضة لبنكين أميركيين

واصلت الأصول التي يصعب تقييمها لدى «مورغان ستانلي» و«سيتي غروب» ارتفاعها خلال النصف الأول من 2020، وفقًا لحسابات «بلومبيرغ». وسجل المصرفان الأميركيان ارتفاعًا بأرقام مزدوجة لأصول المستوى الثالث والأوراق المالية الغامضة مثل القروض عالية المخاطر وبعض المشتقات التي تسببت في أضرار كبيرة أثناء الأزمة المالية العالمية. بالنسبة لـ «مورغان ستانلي»، ترتبط الزيادة في تلك الأصول بالقروض والتزامات القروض والأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع بحوالي 3 مليارات دولار والمتعلقة باستكمال شراء شركة التداول «إي تريد فاينانشيال» E.Trade Financial في أكتوبر.

قطر تتيح للأجانب تملّك 100% من أسهم الشركات المدرجة

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أقر مجلس الوزراء القطري مشروع قانون يجيز للمستثمرين الأجانب تملّك نسبة تصل إلى 100% من رأس مال الشركات المدرجة في بورصة الدوحة.

كان النظام المعمول به قبل التعديل يسمح للوافدين بتملّك حتى 49% من تلك الشركات، و100% من الشركات غير المدرجة، و100% من العقارات.

ووفق بيان صادر عن مجلس الوزراء مساء الأربعاء، وافق المجلس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي. ويتضمن المشروع تعديل المادة السابعة من القانون بحيث يجوز للمستثمرين غير القطريين تملّك 100% من رأس مال الشركات المساهمة المدرجة في بورصة قطر. وذكر المجلس في بيان أعقب اجتماعه الأسبوعي، الأربعاء، أنه قرر استمرار العمل ببرنامج الضمانات الوطني لدى بنك قطر للتنمية حتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2021. ويستهدف البرنامج، قيام الحكومة القطرية بضمان القروض للقطاعات المتضررة من جائحة كورونا؛ كما مدد المجلس فترة الإعفاء من الفوائد سنة إضافية لبرنامج الضمانات الوطني لكي يصبح سنتين دون فوائد، تنتهي في إبريل/ نيسان 2022. واعتمد مجلس الوزراء، حزم دعم إضافية للقطاعات الاقتصادية المتضررة من الإغلاقات المترتبة على الإجراءات الاحترازية للتعامل مع انتشار فيروس كورونا، حيث قرر إعفاء القطاعات المغلقة من رسوم الكهرباء والماء. كما قرر مدّ فترة الإعفاء من الفوائد سنة إضافية لبرنامج الضمانات الوطني لكي يصبح سنتين دون فوائد، بالإضافة إلى سنتي سداد بفائدة لا تتجاوز سعر مصرف قطر المركزي (2%). ورفع حدود تمويل الرواتب والأجور للقطاعات المغلقة إلى 15 مليون ريال (نحو 4,1 ملايين دولار)، واستمرار المصرف المركزي في دعم سيولة البنوك حسب الحاجة. كما بحث المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار مشروع قانون بشأن رهن الأموال المنقولة، بعدما اطلع على توصية مجلس الشورى حول المشروع.

ويهدف المشروع إلى تمكين الشركات والأفراد من الحصول على قروض بنكية بضمان المنقولات المرهونة، وكذلك المساهمة في تقليل تكلفة القروض من خلال إيجاد ضمان للبنوك للحد من مخاطر تعثر السداد، مما يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#مقاطعة_المنتجات_الفرنسية170

مصطفى عبد السلام

نظرة إلى مواقع التواصل هذه الأيام تجد أن وسم #مقاطعة_المنتجات_الفرنسية لا يزال يتصدر قائمة الوسوم الأعلى تداولا على منصات التواصل في عدد من الدول العربية والإسلامية، رغم مرور ما يقرب من 6 شهور على إطلاق الحملة التي جاءت عفوية ردا على دفاع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن الرسوم المسيئة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام وإصراره على استفزاز مشاعر المسلمين بمواصلة نشرها بحجة حرية الرأي والتعبير.

ونظرة إلى موقع تويتر أمس تجد أن وسم #مقاطعة_المنتجات_الفرنسية170 لا يزال ضمن الأعلى تداولا رغم مرور كل هذه الفترة الطويلة نسبيا على حملة المقاطعة التي لا تزال تتسم بالحيوية، بل وأخذت دفعة قوية وزخماً جديداً مع قدوم شهر رمضان وتجدد الدعوات لمقاطعة السلع الفرنسية.

حملة المقاطعة التي انتشرت في دول عربية وإسلامية عدة منذ أكتوبر 2020 أثرت بلا شك على الاقتصاد الفرنسي، خاصة مع ضخامة أرقام التبادل التجاري بين فرنسا وتلك الدول والبالغة نحو 100 مليار دولار سنويا، وتجاوز قيمة الصادرات الفرنسية لهذه الدول 46 مليار دولار سنويا منها 31 مليار دولار للدول العربية، وهو رقم مهم بالنسبة لصادرات فرنسا الخارجية البالغة 555 مليار دولار في العام 2019.

صحيح أن الحكومة الفرنسية لم تعلن عن تأثيرات المقاطعة على أرقام صادراتها، لكن نظرة لأرقام منظمة التجارة العالمية للعام 2021، تجد أن الصادرات الفرنسية إلى دول الخليج الثرية تراجعت بشكل كبير في الفترة التي تلت حملة المقاطعة.

حملة مقاطعة المنتجات والسلع الفرنسية أثبتت أنها لم تكن عابرة وردّ فعل سريعاً، رداً على إساءة الدولة الفرنسية للمعتقدات الإسلامية وإصرارها على التضييق على المسلمين المقيمين على أراضيها، وبدلا من أن يقدم ماكرون اعتذارا صريحا حول هذه الإساءات المتكررة تعامل هو وحكومته مع الشعوب العربية والإسلامية باستهتار وتجاهل، وأنها تحمل ذاكرة سمكة، وأنها مع مرور الأيام ستنسى المقاطعة وستتدفق على محال بيع السلع والمنتجات الفرنسية، لكن الحملة أثبتت أنها باتت روتيناً يومياً للكثير من المستهلكين، وعادة يسلكها المواطن مع إكمالها اليوم الجمعة 172 يوماً.

المقاطعة الواسعة للمنتجات والسلع الفرنسية تفرض واقعا صعبا على الاقتصاد الفرنسي، خاصة مع اعتراف حكومة ماكرون أول أمس بأن جائحة كورونا ستكلف البلاد خلال ثلاث سنوات (2000-2022) بسبب زيادة الإنفاق وانخفاض عائدات الضرائب.

مال وسياسة

حكومة تونس تبحث عن داعمين لشروط «صندوق النقد»

تبحث حكومة هشام المشيشي، عن سند داخلي، قبل الدخول في مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على تمويلات تضمن عدم عجز تونس عن دفع الرواتب وأقساط الديون

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بدأ رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، سلسلة مشاورات مع المنظمات الوطنية الكبرى، لا سيما الاتحاد العام للشغل (النقابة الأكثر تمثيلية في أوساط العمال) واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة رجال الأعمال) من أجل تحديد خريطة طريق للإصلاحات الاقتصادية التي ستقدم عليها الحكومة، بينما تتصاعد الأزمة السياسية بين الفاعلين السياسيين في الدولة.

ويفترض أن تدخل تونس عقب انتهاء اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي في مفاوضات مباشرة مع خبراء الصندوق لإبرام اتفاق مالي جديد يفسح المجال أمام البلاد لاستكمال خطة الاقتراض الخارجي لتوفير نحو 6 مليارات دولار تحتاجها الموازنة هذا العام.

وتوحيد الجبهة الداخلية المنهكة بالخلافات السياسية شرط أساسي لصندوق النقد، الذي دعا المسؤولين في تونس بشكل صريح، في بيان أصدره في فبراير/ شباط الماضي، إلى «اعتماد برنامج قوي وموثوق للإصلاح يحظى بتأييد واسع النطاق».

وقال الصندوق أن أوجه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في تونس بسبب جائحة كورونا تهيمن على الأوضاع رغم توقعات تعافي النمو بدرجة محدودة في عام 2021.

ولا تملك تونس، بحسب الخبير المالي خالد النوري، هوامش تحرك كثيرة، بسبب ضغوط المالية العمومية والحاجة الماسة لتمويلات صندوق النقد. وقال النوري لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة تبحث في مفاوضاتها مع المنظمات والأحزاب عن السند السياسي لضمان عدم الاعتراض على تطبيق إصلاحات لا تحظى بتأييد شعبي». وتتضمن وصفة الإصلاح التي يطالب بها صندوق النقد، الحد من العجز المالي عبر خفض فاتورة الأجور وتقليص دعم الطاقة وزيادة الإيرادات الضريبية، مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين. كذلك دعا الصندوق سلطات تونس إلى تعزيز عدالة النظام الضريبي وجعله أكثر دعماً للنمو وحث على اتخاذ إجراءات لتسوية المتأخرات المتراكمة في نظام الضمان الاجتماعي.

وقال الخبير المالي التونسي إن الحكومة ملزمة بتطبيق الإصلاحات حتى في ظل معارضة داخلية، مرجحاً أن تواجه تونس تشدداً من صندوق النقد بالتمسك بشروطه خلال المفاوضات الجديدة، بعد أن تعثرت الحكومات السابقة في تنفيذ تعهدات الاتفاق التي وقعتها حكومة الحبيب الصيد في مايو/ أيار 2016 مقابل الحصول على اتفاق قرض بقيمة 2,8 مليار دولار.

ووقعت الحكومة التونسية مؤخراً اتفاقاً مع الاتحاد العام للشغل، وصفه المشيشي بالتاريخي لبدء إصلاحات اقتصادية واجتماعية بموافقة النقابات العمالية، قائلاً إن الإصلاح «هو المعركة الحقيقية التي يجب أن يخوضها التونسيون بيد واحدة لإنقاذ البلاد». وأضاف المشيشي أنّ الحكومة ستواجه الصعوبات قد تترتب عن الإصلاحات الاقتصادية المقبلة، ما يتطلب مساندة النقابات العمالية التي أبدت مرونة في ملفات تتعلق بسياسة الدعم وإصلاح المؤسسات العمومية وأيضاً الجباية.

ووافق الاتحاد العام التونسي للشغل على الشروع في تنفيذ إصلاحات فورية في 7 مؤسسات حكومية في قطاعات حيوية لكن الأمين العام نور الدين الطبوبي قال إن الاتحاد متمسك بمراعاة القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة (الفقيرة) والوسطى وحمايتها من زيادة الأسعار التي قد تترتب على رفع الدعم التدريجي على عدد من المواد الأساسية التي تدعمها الدولة. كذلك اتفقت الحكومة مع منظمة رجال الأعمال على تشكيل لجان مشتركة بهدف صياغة إطار عملي للإصلاحات المنتظر اتخاذها. وأكد الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل سامي الطاهري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن النقابات العمالية تتمسك بالوضوح في مسار المفاوضات بين الحكومة ومؤسسات التمويل الدولية، خاصة أنه «لا علم للاتحاد بعد بمضمون المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، والتي تبدو سرية وغير معلومة».

وطالب الطاهري بأن تشمل الإصلاحات المنظومة الجبائية حتى تكون عادلة ومنصفة، مشيراً إلى أن النظام الضريبي يقدم امتيازات لأصحاب الثروات على حساب طبقات اجتماعية أخرى من دافعي الضرائب. ويمنح توصل تونس لاتفاق مع صندوق النقد البلد حصانة من تصنيفات سلبية مرتقبة لوكالات التصنيف الائتماني، فضلاً عن ضمانة للحصول على تمويلات من السوق الدولية بأسعار فائدة مقبولة، وفق خبراء اقتصاد. ويمثل الاقتراض الجانب الأكبر من التمويل في موازنة 2021، حيث تنوي الحكومة اقتراض حوالي 19,5 مليار دينار (7,22 مليارات دولار) من السوقين الداخلية والخارجية، بما يعادل 37% من إجمالي الموازنة التي صادق عليها البرلمان في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بقيمة 52,6 مليار دينار.

ويقدر سداد الديون المستحقة هذا العام بنحو 16 مليار دينار، مقابل 11 مليار دينار في 2020. وحذر صندوق النقد الدولي مؤخراً من وصول العجز المالي في تونس إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، مشيراً إلى أهمية تطبيق الإصلاحات للحد من العجز.

4%

هي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2021 وفق توقعات الحكومة التونسية الواردة في ميزانية العام الحالي، ومن المتوقع أيضا انخفاض العجز إلى 6,6 في المائة في نهاية العام.

تظاهرة للمهندسين لزيادة الرواتب بينما يطالب صندوق النقد بتقليص الأجور (Getty)

رقابة

الليبيون يطالبون بكشف حساب «المركزي»

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أطلق ناشطون ليبيون حملة واسعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب بضرورة نشر كشف حساب لجميع الأموال والاعتمادات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي الليبي. وأكدت الحملة أن المراجعة الدولية لحسابات مصرف ليبيا المركزي، مطلب شعبي قبل أن تكون مطلباً دولياً، لمعرفة أوجه صرف مليارات الدينارات والدولارات من أموال المواطنين خلال العشرية الماضية.

وتنطلق الحملة بعد إعلان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن النتائج الأولية لعملية المراجعة المالية لحسابات المصرف المركزي الليبي بشقيه في طرابلس والبيضاء، والتحقق منها بمعية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركة دبلويت الدولية. وتراهن الأمم المتحدة على أن تكون هذه العملية الرقابية ضربة البداية في توحيد المصرف المركزي، المنقسم منذ ست سنوات.

وقال الخبير بالشأن الاقتصادي خالد محمد لـ «العربي الجديد»، إن المراجعة والتدقيق والشفافية والمحاسبة لا تتوقف عند حد المصرف المركزي بشقيه الشرقي والغربي، «فالموضوع أعمق من هذا بكثير إذا ما تم فتح ملفات الفساد أمام القضاء، فكل رؤوس النفوذ والسلطة من المجلس الوطني إلى المؤتمر الوطني إلى المجلس الرئاسي إلى الحكومات المتعاقبة إلى الأجهزة القائمة والمنحلة، ستكون أمام المحاسبة». وكان مبعوث الأمم المتحدة السابق غسان سلامة قال في تصريحات صحافية، إن الفساد في ليبيا لم يسبق له مثيل في التاريخ.

من جانبه، طالب الناشط بشير بن سالم بأن يخضع من يثبت تورطه في إهدار المال العام للتحقيق والملاحقة القضائية، «لا أن يتم الاكتفاء بتقرير فضفاض يتضمن محاضرة عن النزاهة والشفافية والحوكمة».

وشرح المحلل المالي سليمان الشحومي لـ «العربي الجديد» أن عملية مراجعة حسابات البنك المركزي بطرفية ستحمل طابعاً استقصائياً وقد تتحول إلى متابعة جنائية حول استخدامات الأموال، وسط تساؤلات عن توظيفاتها، وما إذا كانت في أعمال غير مشروعة ربطاً بالصراع الدائر في ليبيا. وطالب بضرورة وجود خارطة طريق لعودة توحيد البنك المركزي بعد انتهاء المراجعة وظهور النتائج.

وأكد الباحث الاقتصادي بشير مصلح أن حجم الفساد كبير في ليبيا، والسؤال اليوم يدور حول الجهات التي ستقوم بالخطوات القانونية التي ستضمن عودة البنك المركزي موحداً، حيث إن «كل من يملكون الصلاحيات ربما يتحولون إلى متهمين بالفساد».

ومنذ انطلاق عملية التدقيق في آب/ أغسطس 2020، قامت شركة دبلويت بجمع المعلومات من فرعي مصرف ليبيا المركزي. وتم دمج هذه المعلومات في بيانات إضافية من مصادر رسمية أخرى، ليتم التحقق منها لاحقًا عبر تأكيدات طرف ثالث مع المصارف التجارية ذات الصلة. ويتضمن التدقيق توصيات حول كيفية تحسين نزاهة ووحدة النظام المصرفي بما في ذلك، على وجه الخصوص، خطوات عملية لتوحيد المصرف المركزي وتعزيز المساءلة والشفافية، وفق بيان البعثة الأممية.

وفي شهر فبراير/ شباط الماضي، كشف تقرير «غلوبال ويتس» أن ليبيا تخسر ملايين الدولارات سنويًا عبر الاحتيال في استعمال منظومة الاعتمادات المستندية، وذلك لتلبية حاجات ليبيا من الواردات. وصنفت ليبيا في المركز 173 عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2020 من ضمن 180 دولة، في حين كان ترتيبها 168 عالمياً في العام 2019، و170 في العام 2018.

وذكر تقرير سابق لديوان المحاسبة الليبي أن مستوى الفساد لم يتغير خلال السنوات العشر الماضية، مطالبا بضرورة اتخاذ إجراءات للحد من الفساد لتخفيف معاناة المواطن والتركيز على التنمية. واستشهد التقرير بنماذج من الفساد، من بينها توريط أحد المصارف المملوكة للدولة في استثمارات فاشلة وتقاضي رشاوى مقابل ذلك.

تحرك يدعو لتوحيد المركزي الليبي (فرانس برس)

أخبار العرب

تراجع الأصول الاحتياطية لعُمان

تراجعت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي العماني 2 في المائة خلال فبراير/ شباط الماضي، على أساس شهري إلى 17,8 مليار دولار. وقال المركزي العماني في بيان، الخميس، إن أصوله الاحتياطية تراجعت من 18,15 مليار دولار مقارنة بيناير/ كانون الثاني، لكنها صعدت على أساس سنوي من 15,88 مليار دولار. وتتألف الأصول الاحتياطية للمركزي العماني من احتياطي الذهب، والاحتياطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي، وإيداعات نقدية في الخارج، والأوراق المالية. وصعد إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي حتى نهاية فبراير الماضي، 5 في المائة على أساس شهري إلى 64,48 مليار دولار.

نفط إيراني إلى سورية

تواصل إيران دعم نظام بشار الأسد بشحنات نفطية تزيد عن 3 ملايين برميل، لمواجهة أزمة الوقود المتفاقمة في المناطق الخاضعة لسيطرته في سورية. ووفقًا لبيانات نظام تتبع السفن الدولي «تانكر تراكر»، فإن 4 ناقلات نفط تنقل أكثر من 3 ملايين برميل نفط من إيران إلى مدينة بانياس الساحلية على ساحل البحر المتوسط في سورية. وبينما تشير التقديرات إلى أن اثنتين من هذه الناقلات، وصلتا بالفعل إلى مصفاة بانياس لتكرير النفط، وأن السفينتين الأخريين اللتين كانتا موجودتين في قناة السويس يومي 8 و9 إبريل/ نيسان، لا يمكن تتبعهما حاليًا بسبب إغلاق أنظمة التتبع الخاصة بهما.

تغييرات في تمويل أرامكو

تقوم شركة «إي آي جي غلوبال إنرجي بارتنرز» بإصدار سندات بمليارات الدولارات عبر صفقتين أو ثلاث صفقات لاستبدال دين مصرفي يدعم استثمارا في أصول خطوط أنابيب نفط أرامكو السعودية. وقال مصدران لوكالة «رويترز»، إن كونسورتيوم الشركة التي مقرها واشنطن العاصمة سيصدر سندات لاستبدال حزمة تمويل أساسية بقيمة 10,5 مليارات دولار رتبتها أرامكو للعارضين المحتملين للحصول على حصة 49 في المائة. وتعطي الصفقة التي تبلغ قيمتها 12,4 مليار دولار، وأعلنت يوم الجمعة الماضي، المجموعة التي تقودها «إي آي جي» حصة في شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام.

تقارير عربية

ضرائب

رسوم جمركية جديدة ترفع الأسعار على اليمنيين

صنعاء ـ **محمد راجح**

تشهد الأسواق اليمنية اختناقات تجارية على وضعية الأسواق مع حلول شهر رمضان، إذ ارتفعت الأسعار، واختفى عدد من السلع. ويقول التاجر محسن فاضل إن هناك جبايات ورسوم مزدوجة منهكة للقطاع التجاري والمستوردين، إذ يتم دفع رسوم جمركية في ميناء عدن تضاف إليها رسوم في المنافذ الأخرى في مناطق نفوذ الحوثيين. ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أنه يدفع رسوماً جمركية في عدن بحوالي 7 أو 10 ملايين ريال بحسب نوع البضاعة والكميات المستوردة، ويضطر إلى دفع نصف هذا المبلغ في المنافذ الأخرى.

ويرجع مسؤولون في القطاع التجاري أسباب الغلاء المتصاعد والاختناقات السلعية والتجارية في الأسواق لأسباب كثيرة، منها أزمة المشتقات النفطية وتأثيرها على الإنتاج ونقل وتداول السلع، إضافة إلى الرسوم الإضافية الجديدة، والتي رفع القطاع الخاص بشأنها رسالة يناشد فيها السلطات المعنية في صنعاء بإلغاء الزيادة المستحدثة الخاص في اليمن واستنكاره، بحيث انعكس إذ ارتفعت الأسعار، واختفى عدد من السلع. ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أنه يدفع رسوماً جمركية في عدن بحوالي 7 أو 10 ملايين ريال بحسب نوع البضاعة والكميات المستوردة، ويضطر إلى دفع نصف هذا المبلغ في المنافذ الأخرى.

ويرجع مسؤولون في القطاع التجاري أسباب الغلاء المتصاعد والاختناقات السلعية والتجارية في الأسواق لأسباب كثيرة، منها أزمة المشتقات النفطية وتأثيرها على الإنتاج ونقل وتداول السلع، إضافة إلى الرسوم الإضافية الجديدة، والتي رفع القطاع الخاص بشأنها رسالة يناشد فيها السلطات المعنية في صنعاء بإلغاء الزيادة المستحدثة

رسوم الوقود تتجاوز 18 مليار ريال كل ثلاثة أشهر

في الرسوم الجمركية لأنها ستنعكس على أسعار السلع.

ويلفت نائب مدير الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن ورئيس غرفة عدن التجارية أبوبكر باعبيد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى عدة عوامل تتسبب في الاختناقات السعرية والسلعية «الأمر لا يتوقف فقط عند حدود العملة المتدهورة، بل هناك أسباب أخرى، منها ارتفاع التأمين على البواخر وأيضا ارتفاع أجور الشحن من الخارج إلى اليمن».

ويرى أن هناك تدنيا كبيراً في الخدمات أثر بشكل كبير جداً على الصناعة والتجارة، وبالتالي ارتفاع الكلفة على السلع «وهو ما يستوجب من الجهات المعنية إيجاد حلول سريعة له». ويقدر عدد من المتعاملين الموجة الجديدة من ارتفاعات أسعار الوقود والمواد الغذائية والاستهلاكية والأدوية بنسبة تزيد عن 200 في المائة مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

ويقول فضل منصور، رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، إنها «زيادة غير مبررة»، ويشدد على ضرورة التخفيف عن المستهلك الذي يتحمل كافة الأعباء، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتوقف الرواتب والاستثمار وانتشار البطالة وزيادة مساحة الفقر. ويؤكد منصور، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن بعض التجار يعرضون مواد توشك صلاحيتها على الانتهاء أو منتهية الصلاحية وأعيدت تعبئتها، مستغلين إقبال المستهلكين على شراء حاجاتهم، وخاصة سكان الأرياف والمناطق القروية من المدن الرئيسية.

وترصد جمعية المستهلك اليمنية تلاعبا بالأوزان والمكاييل للكثير من السلع في مختلف الأسواق اليمنية، إذ تنفذ بعض الجهات المختصة حملة توعوية ومراقبة لأجهزة الوزن والكيل مجانا، ووضع لاصق المغايرة على كل ميزان أو مقياس للكيل. وفي ما يتعلق بالأسعار، يقول منصور: «حدث ولا حرج»، حيث ارتفعت أسعار معظم السلع بنسبة إجمالية تجاوزت 40 في المائة عن الأسعار التي كانت سائدة في شهر فبراير/ شباط الماضي.

وارتفعت حدة الأزمات الاقتصادية في البلاد بشكل لافت منذ إعلان الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في العام 2018 نقل خطوط الملاحة التجارية في اليمن من ميناء الحديدة، غربي البلاد، إلى ميناء عدن جنوباً، على أثر معارك عنيفة شهدتها مناطق الساحل الغربي للبن والتي أوقفها بصورة نسبية اتفاق استوكهولم، مع بقاء موانئ البحر الأحمر، والتي يعد ميناء الحديدة أكبرها، مخصصة لاستقبال نسبة ضئيلة لا تتجاوز 15 في المائة من الواردات السلعية مثل الوقود والمساعدات الإغاثية الأممية. وفجر هذا القرار موجة صراع طاحن لا تزال رحاها تدور حتى الآن، والتي تتركز في واردات الوقود والتي تخضع السفن المحملة بها لتفتيش وتدقيق في عرض البحر يستمر لفترات طويلة، إلى جانب الازدواجية التي طرات منذ ذلك الوقت في الجبايات المحصلة، خصوصاً في الرسوم الجمركية، والتي يقول تجار ومستوردون إنهم يدفعونها في أكثر من منفذ تخضع لسلطات متعددة ومتناحرة في البلاد.

الباحث الاقتصادي فهمي العواضي، يؤكد في حديثة لـ«العربي الجديد»، أن هذه الجبايات، خصوصاً الرسوم الجمركية والضريبة، هي ما تعتاش عليه أطراف الصراع والحرب في اليمن، التي كثفت عملية تحصيلها لتشمل مختلف قطاعات الأعمال الاقتصادية والتجارية والاستثمارية حتى على مستوى تجارة التجزئة.

ويشير إلى أن الرسوم الجمركية والضريبة المحصلة من الوقود تتجاوز 18 مليار ريال كل ثلاثة أشهر، بينما تتجاوز بقية الإيرادات المحصلة سنوياً لأحد أطراف الصراع حاجز 300 مليار ريال، مرجحاً ارتفاع الإيرادات المحصلة من الرسوم الجمركية بشكل كبير مع سريان هذه الزيادة الجديدة على الرسوم الجمركية. (الريال اليمني يساوي 0,0040 دولار).

سوق تجاري بالقرب من ميناء عدن (صالح العبيدي/ فرانس برس)

عجز ميزانية الأردن

صعد عجز ميزانية الأردن قبل المنح، بنسبة 61 في المائة على أساس سنوي، خلال العام الماضي، وسط ارتفاع في النفقات وتراجع المداخيل. وقالت وزارة المالية الأردنية، في بيانات نشرتها الخميس، إن عجز الميزانية بلغ 4,09 مليارات دولار، مقابل 2,53 مليار دولار عام 2019.

وسجلت الميزانية عجزا بعد المنح الخارجية بقيمة 2,96 مليار دولار في 2020، وارتفعت المنح والمساعدات الخارجية الموجهة للموازنة الأردنية، حتى نهاية العام الماضي، بنسبة 0,3 بالمئة إلى 1,11 مليار دولار.

كذلك، ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) المستحق على الأردن، بنهاية العام الماضي، إلى 46,53 مليار دولار، من 42,3 مليار دولار على أساس سنوي.

مالية عامة

الكويت تستعد لتطبيق الضرائب

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت وثيقة حكومية صادرة عن وزارة المالية الكويتية عن شراء منظومة ضريبية جديدة استعداداً لتطبيق الضرائب في البلاد، على الرغم من حالة الأستياء الشعبي التي تزامنت مع الإعلان عن خطط الحكومة لفرض الضرائب خلال الفترة المقبلة.

وأظهرت الوثيقة أن أولى اختبارات خطط تطبيق الضرائب ستبدأ في شهر سبتمبر/أيلول المقبل، وذلك بالتزامن مع إقرار التشريعات اللازمة بالتوافق ما بين الحكومة ومجلس الأمة الكويتي، حيث من المخطط أن تُطبّق منظومة الضرائب من خلال إقرار أربعة قوانين ناظمة لهذه العملية.

كما جاء في الوثيقة أن وزارة المالية الكويتية ستستعين بنظام تشغيل الضرائب المتكامل الذي يعرف بنظام «أي تي ايه إس»، فيما سيتم طرح مناقصة بداية من الشهر المقبل لهذا الغرض، بالإضافة إلى الاستعانة بخبرات دولية لتشغيل المنظومة وتدريب الكوادر الوطنية على استخدامها.

وفي السياق، قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إن برنامج عمل الحكومة الذي تم تقديمه إلى البرلمان الكويتي تضمن ثلاثة قوانين مقترحة للضرائب وزيادة رسوم الخدمات الحكومية، مؤكدا جدية الحكومة في تطبيق الضرائب ضمن برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

وذكر المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن الأزمة المالية التي تفاقمت خلال الفترة الأخيرة من جراء التداعيات الخطيرة لجائحة كورونا، جعلت الحكومة تسرع من إجراءاتها الإصلاحية وفرض الضرائب وزيادة الرسوم، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب مواجهة جادة للأزمات المالية المتلاحقة.

ولفت المصدر إلى أزمتي شح السيولة التي تهدد قدرة الحكومة على سداد رواتب العاملين في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى أزمة عجز الميزانية الذي تفاقم بصورة خطيرة، الأمر الذي يتطلب وقفة جادة من الحكومة، خصوصا في ظل حالة الرفض الشعبي والنيابي لخطة الحكومة التي تهدف إلى سحب نحو 17 مليار دولار من صندوق الأجيال.

وأضاف أن هناك خططاً حكومية تمت دراستها خلال الفترة الماضية، لإعادة النظر في الدعم المقدم للمواطنين، لافتا إلى أن الضرائب ستمول منظومة الدعم الجديدة.

وفي وقت سابق، أعلن مجلس الوزراء الكويتي عن الموازنة التقديرية لعام 2021 حيث بلغ إجمالي المصروفات 76 مليار دولار، والعجز المتوقع ما يقرب من 40 مليار دولار.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي ناصر بهبهاني لـ«العربي الجديد» إن تطبيق الإصلاح الاقتصادي لا يجب أن يكون بفرض الضرائب فقط، حيث إن هناك العديد من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وإقرارها خلال الفترة المقبلة مثل التركيز على تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات.

ودعا بهبهاني الحكومة الكويتية إلى إعادة النظر في الدعوم المقدمة للمواطنين، ووقف الهدر الحكومي في مؤسسات الدولة ووقف التعيين العشوائي وإصلاح النظام الإداري، بالإضافة إلى إقرار قانون البديل الاستراتيجي الذي سيساهم في إصلاح نظام الأجور وربط الأجور بالإنتاجية. على جانب آخر، لاقت الخطط الحكومية رفضا نيابيا واسعا، حيث أكد النائب في مجلس الأمة الكويتي عبدالله المضف معارضته للمساس بأرزاق الناس.

وقال المضف: «أكدنا في السابق ونكرر اليوم رفضنا القاطع بالمساس بأرزاق الناس تحت حجة فرض الضرائب لتقديم الخدمات».

وأضاف: «نحن كمواطنين ندفع ضرائب سوء الإدارة الحكومية، ومن عجز عن تدبير وإدارة الفوائض المالية في السابق، فسيكون عاجزا عن إدارة أموال الضرائب». وبحسب بيانات وزارة المالية الكويتية، تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 90 في المائة من الناتج المحلي الكويتي.

إلى ذلك، قال الباحث الاقتصادي الكويتي الأستاذ عادل الفهيد إن الكويت تخلفت عن الركب الخليجي فيما يتعلق بفرض الضرائب المختلفة، مثل ضريبة الدخل والضرائب التصاعدية على شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة، كما أشار إلى أن الكويت وقعت على اتفاقيات خليجية لتوحيد منظومة الضرائب.

وأشار الفهيد خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إلى ضرورة البدء في مكافحة الفساد الذي استنزف المال العام، مؤكدا أن حجم القضايا الأخيرة المتعلقة بالفساد أثار غضب الشعب الكويتي.

كما دعا الفهيد الحكومة الكويتية إلى إرجاء تطبيق الضرائب إلى ما بعد انتهاء جائحة كورونا، مشيرا إلى أن توقيت الإعلان عن الضرائب في ظل تردي الأوضاع المعيشية، وتدهور الأوضاع المالية للكثير من الأسر الكويتية، ربما استفز شريحة كبيرة من المواطنين.

أخبار العالم

تعليق رحلات تركيا إلى روسيا

أعلنت الخطوط الجوية التركية، تعليق كافة رحلات الذهاب والإياب من روسيا وإليها، لغاية الأول من يونيو/ حزيران المقبل. وأضافت في بيان لها، الخميس، أن القرار سيسري اعتباراً من 15 إبريل/ نيسان الجاري. وأوضح البيان أنه وخلال هذه الفترة، سيتم تنظيم فقط رحلتين بشكل متبادل، أسبوعياً بين تركيا وروسيا. ويأتي القرار عقب أيام من إعلان نائبة رئيس الوزراء الروسي تاتيانا غوليكوفا، تقليص عدد الرحلات الجوية بين بلادها وتركيا، اعتبارا من 15 إبريل/نيسان الجاري وحتى 1 يونيو/حزيران المقبل، في إطار تدابير مكافحة كورونا.

اقتصاد ألمانيا انكمش 1,8%

قالت معاهد اقتصادية بارزة، الخميس، إن الاقتصاد الألماني ربما انكمش 1,8 في المائة على أساس فصلي في الشهور الثلاثة الأولى من العام الجاري بسبب قيود كوفيد-19. وتتوقع المعاهد الآن نمو الناتج المحلي الإجمالي 3,7 في المائة هذا العام، في خفض حاد عن توقعها السابق لنمو 4,7 في المائة. لكن المعاهد عدلت بالرفع توقعها للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 إلى 3,9 في المائة من 2,7 في المائة.

كوبا تسمح ببيع اللحوم

أعلنت السلطات الكوبية أنه سيتم السماح لمربي الماشية بذبح الحيوانات للاستهلاك الشخصي أو لبيع لحومها، بعدما كانت هذه العملية محظورة. وأوضح وزير الزراعة الجديد إيدايل بيريز بريتو أنه بموجب هذا القرار الجديد أصبح بإمكان المربي «ذبح حيوان لاستهلاكه الخاص أو بيعه» بعد أن يزود الحكومة بالكمية المطلوبة من اللحوم. وأقرت الحكومة الكوبية سلسلة إجراءات تهدف إلى تحفيز إنتاج الغذاء عبر الزراعة وتربية الماشية. وترغب بشكل خاص في عدم تقييد نشاط منتجي اللحوم والألبان.

مال وأعمال

أذهل النجاح السريع والكبير لأسهم شركة منصة العملات المشفرة «كوينبيز»، يوم الأربعاء، سوق ناسداك، إذ ارتفع سعر السهم في دقائق من افتتاح التعامل إلى أكثر من 428 دولاراً مقارنة بالسعر المؤشري الذي وضعته البورصة عند 250 دولاراً

قفزات سهم «كوينبيز»

العملات المشفرة تصيب مستثمري «وول ستريت» بالذهول

لندن ـ **موسى مهدي**

لم تعد العملات المشفرة لعبة أطفال يمكن تجاهلها أو زاوية مظلمة في «شبكة الإنترنت» الواسعة تصعب رؤيتها، بل أصبحت أداة استثمار رئيسية يتاجر فيها كبار الأثرياء ورؤساء الشركات العالمية حول العالم، وتصنع الأخبار الرئيسية، لما تحققه من أرباح سريعة وتخلقه من مليونيرات جدد.

اكتتاب شركة « كوينبيز» الذي تم يوم أول من أمس الأربعاء، أدهش المستثمرين في سوق المال الأميركي لعدة أسباب، أولها، أنها أكبر شركة تنضم لسجلات السوق في العام الجاري، والثاني أنها من بين الشركات القلائل التي اختارت التعويم مباشرة في سوق ناسداك دون الحاجة إلى مصارف وشركات الوساطة المالية التي عادة ما تجني رسوماً واسعة من عمليات التقييم والإشراف على الطرح. فقد تم تعويم الاكتتاب الأولي مباشرة في السوق يوم الأربعاء وتم التداول الفوري في السهم. وفتح سعر السهم عند 381 دولاراً، وهو مستوى مرتفع جداً عن السعر المؤشري الذي وضعته بورصة ناسداك عند 250 دولاراً يوم الثلاثاء. لكن المدهش لمراقبي سوق ناسداك، أن السهم ارتفع في دقائق معدودة ليقترب من ضعفي السعر المؤشري ويبلغ 429,54 دولاراً. وانهى السهم تداوله عند 328,28 دولاراً، كما ارتفعت القيمة السوقية للشركة في دقائق بعد الطرح إلى أكثر من 100 مليار دولار قبل أن تتراجع إلى 85 مليار دولار، حسب بيانات «وول ستريت».

ويرى محللون أنه لا توجد أسس واقعية تدعم سعر سهم «كوينبيز» بهذا المعدل الكبير سوى أنها المنصة التي تتيح التداول في عملة بيتكوين الشهيرة التي ارتفعت خلال 12 شهراً من 3 آلاف دولار إلى أكثر من 62 ألف دولار في آخر تعاملات. والتعامل في بيتكوين يعد من العوامل الرئيسية التي رفعت سعر « كوينبيز»، إذ إن رسوم التداول في بيتكوين هي مصدر الدخل الرئيسي للشركة الأميركية الحديثة.

ويشبه خبراء فورة العملات المشفرة إلى درجة كبيرة بفورة أسهم «الدوت. كوم» التي طرحت بشكل واسع في سوق «وول ستريت» في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، وحينما انفجرت فقاعة «الدوت-كوم»، لم يجد المستثمرون في هذه الشركات أية أصول يمكن حصرها لتعويض جزء من خسائرهم، وبالتالي تكبد المستثمرون عشرات المليارات من الدولارات وأفلست العديد من الشركات. وكان محافظ بنك إنكلترا «البنك المركزي البريطاني»، أندرو بيلي، قد شدد في وقت سابق على أن العملات المشفرة ليست مدعومة بأية أصول حقيقية، وبالتالي فهي أدوات خطرة. وحذّر بيلي في فبراير/ شباط الماضي من استخدام عملة بيتكوين كوسيلة للدفع، قائلاً إنها تفتقر إلى «القيمة الجوهرية» على عكس النقد. وبينما يرى محللون أن إدراج شركة «كوينبيز» سيعمل لصالح العملات الرقمية في العالم، يتخوف آخرون من أنه سيرفع من مخاطر الرقابة على العملات المشفرة من قبل السلطات المالية الأميركية بعد أن أصبحت منصة «كوينبيز»، مؤسسة مساهمة عامة تخضع للإشراف القانوني. ولم يعد سراً أن العديد من عمليات المخدرات والجريمة المنظمة تستخدم العملات المشفرة كغطاء لتبييض أموالها خاصة بعد تزايد عدد الشركات التي باتت تقبل عملة بيتكوين في تسوية الفواتير والحسابات المالية.

وفي هذا الشأن، وصف الرئيس التنفيذي لشركة «نيو كونستركتس» في نيويورك، ديفيد تيرنر، خطورة الاستثمار في سهم كوينبيز بقوله، «سهم الشركة تم تقييمه بسعر غال عند هذا المستوى». وأضاف «اعتقد أن كوينبيز شركة جيدة، ولكن السعر الواقعي للسهم بعيد جداً عن المستوى الذي تم التعامل فيه». وفي مسح أجراه بنك التسويات الدولية بين البنوك المركزية وشمل معظم البنوك المركزية الكبرى، فإن 85% من الذين شملهم المسح يدرسون حالياً كيفية التعامل في المستقبل مع العملات المشفرة. ورغم أن نحو 60% من البنوك المركزية في العالم تعكف حاليا على تجارب حول إصدار «العملات الرسمية المشفرة»، إلا أن العديد من الخبراء لا يعتقدون أن اليوان الرقمي او الدولار المشفر، سيضرب العملات الرقمية. وتعتمد كوينبيز في شعبيتها حتى الآن على عملة «بيتكوين» التي تكسب الاف الدولارات وتخسر أخرى في ساعات، وبالتالي فإن عمليات ارتفاع سهم الشركة او تضخم قيمتها السوقية ربما تمثل مخاطر أكثر من مكاسب. وبلغت القيمة السوقية لعملة بيتكوين يوم الأربعاء بعد «تداول كوينبيز» نحو 1,2 تريليون دولار. وبهذه القيمة الرأسمالية أصبحت «بيتكوين» بين الشركات الثماني الكبرى في الولايات المتحدة من حيث ترتيب الشركات. وتعادل قيمة بيتكوين حالياً نحو 50% من شركة أبل، كبرى الشركات الأميركية التي تقدر قيمتها السوقية بنحو 2,217 تريليون دولار. وتتفوق القيمة السوقية لبيتكوين على كل من شركات فيسبوك وعلى بابا وبيركشير هاثواي وسامسونغ.

وبعد طرح «كوينبيز» أول اختبار حقيقي لنجاح تعويم منصات العملات الرقمية في أسواق المال العالمية. وربما تشكل استمرارية نجاح كوينبيز في سوق ناسداك، خاصة إذا تمكن السهم من التارجح بين مستويات سعرية معقولة، بداية لطرح العديد من الشركات التي تدير منصات تداول العملات الرقمية في بورصات رئيسية في لندن واوروبا وآسيا. و«كوينبيز» شركة حديثة لم تتجاوز عقدها الأول. وأسس الشركة في العام 2012، كل من برايان أرمسترونغ وفريد إهرسام لتوفير امكانية التداول في عملة بيتكوين، ولكن سرعان ما توسعت تجارة «كوينبيز» لتصبح بورصة توفر التداول لأكثر 50 عملة رقمية وتوظف الشركة حالياً أكثر من الف موظف في أنحاء العالم. وحظيت أسهم الشركة بإقبال منقطع النظير من شريحة المستثمرين الشباب.

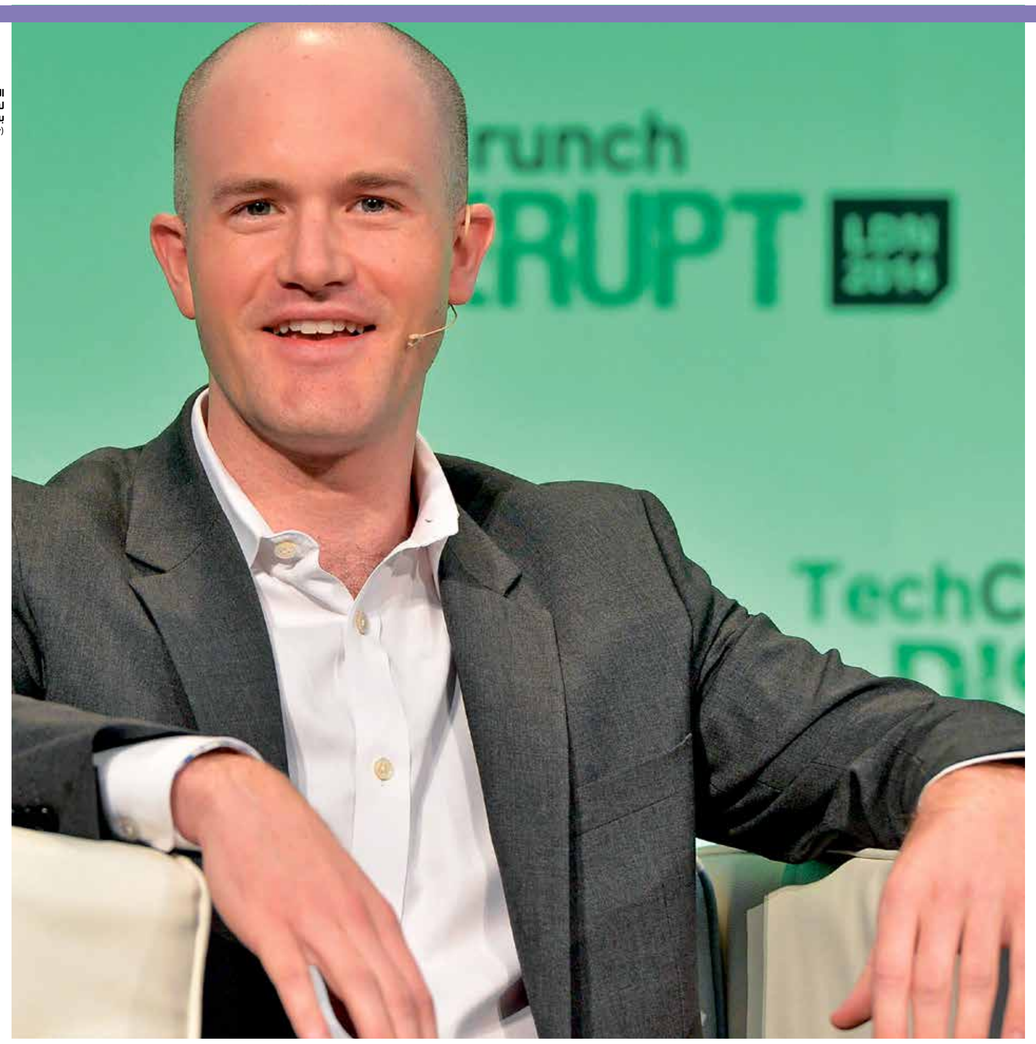

الرئيس التنفيذي لشركة «كوينبيز»، برايان أرمسترونغ (Getty)

بلغت قيمة بيتكوين بعد «تداول كوينبيز» نحو 1,2 تريليون دولار

بيتكوين دون 63 ألف دولار

ارتفعت بيتكوين خلال تعاملات الخميس، بعد ارتفاع سهم «كوينبيز» اول بورصة عملات رقمية كبرى تتداول في وول ستريت. وارتفعت العملة الرقمية بنسبة 0,7% إلى 62807 دولارات. واستقرت الريبل عند 1,7501 دولار، بينما قفزت الإيثريوم 4,25% الى 2470 دولاراً. وبدا سهم كوينبيز تداولات الاربعاء عند 381 دولارا للسهم بزيادة 52% عن السعر الذي حددته ناسداك، وقفزت بيتكوين هذا الاسبوع الى مستوى قياسي اعلى 64 الف دولار».

تركيا تبقي على الفائدة عند 19%

تركيا تبقي على سعر الفائدة المرتفع خوفاً من هروب المستثمرين الأجانب ودعماً لسعر الليرة والسندات

لندن ـ **العربي الجديد**

أبقى البنك المركزي التركي، أمس الخميس، على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 19 بالمائة كما كان متوقعاً، في أول قرار للسياسة النقدية منذ مغادرة محافظ البنك المركزي السابق، ناجي أغبال، الذي أقاله الرئيس رجب طيب أردوغان على نحو مفاجئ، مما أدى لعمليات بيع كبيرة لليرة في سوق الأوراق المالية. ولم يكرر البنك في بيانه الصادر عقب اجتماعه تعهد الشهر الماضي بمزيد من التشديد النقدي إذا اقتضت الحاجة. ويرى محللون أن الإبقاء على سعر الفائدة المرتفع يأتي ضمن استراتيجية محافظ البنك المركزي التركي الجديد، فهو لا ينوي اتخاذ إجراءات سريعة لتشديد السياسة النقدية. وكانت إقالة أردوغان الشهر الماضي للمحافظ السابق قادت إلى هروب بعض المستثمرين الأجانب من السوق التركي خشية خفضه لأسعار الفائدة بمعدلات كبيرة. لكن وعوداً قطعها المحافظ الجديد في الآونة الأخيرة بسياسة مشددة، وانخفاض لليرة بأكثر من عشرة بالمائة، أقنعت المحللين بأن السياسة ستظل مستقرة حالياً.

وفي استطلاع لـ«رويترز» لآراء 19 اقتصادياً، توقعوا جميعهم ما عدا اثنين إبقاء البنك المركزي تحت قيادة المحافظ شهاب كافجي أوغلو على سعر السياسة لأجل أسبوع واحد دون تغيير هذا الأسبوع قبل تخفيف محتمل بعد منتصف العام.

ومن العوامل التي أغضبت الرئيس رجب طيب أردوغان الخسائر الكبرى التي تكبدها البنك المركزي التركي للدفاع عن سعر صرف الليرة. ووفق وكالة بلومبيرغ، فإن تركيا أنفقت عشرات المليارات من الدولارات لوقف انهيار سعر صرف الليرة قبل مجيء ناجي أغبال. كما أنفقت مليارات أخرى خلال الشهور الثلاثة التي قضاها في المنصب.

وكانت توقعات أسواق الصرف تشير إلى أن المحافظ الجديد سيخفض الفائدة بمعدلات تراوح بين نصف نقطة ونقطتين من معدلها الحالي إلى 18,50 بالمائة أو إلى 17 بالمائة. وكان المحافظ السابق قد رفع أسعار الفائدة الشهر الماضي 200 نقطة أساس، وهو ما فاق التوقعات، إلى مستويات لامستها آخر مرة في منتصف 2019، وذلك لمواجهة التضخم الذي يفوق 16 بالمائة ودعم العملة. وانتقد كافجي أوغلو علانية قبل توليه منصبه الموقف المشدد وتبني وجهة نظر أردوغان التي ترى أن أسعار الفائدة المرتفعة تسبب التضخم. وأقال أردوغان على نحو مفاجئ ثلاثة من محافظي البنك خلال فترة لا تتجاوز العام ونصف العام، مما ألحق الضرر بالمصداقية النقدية. ومنذ أن قام الرئيس رجب طيب أردوغان بإقالة محافظ البنك المركزي الصديق للسوق الشهر الماضي، ارتفعت تكلفة التأمين على الديون السيادية التركية إلى أعلى مستوى في الأسواق الناشئة بعد الأرجنتين.

تركيا خسرت جزءاً كبيراً من الاحتياطي الأجنبي خلال شهور ناجي أغبال

وحسب بلومبيرغ، تراجعت الليرة وقفز مقياس احتمال التخلف عن السداد لمدة عام إلى مستوى قياسي وسط مخاوف بشأن احتياطيات البنك المركزي واحتياجات الاقتراض الأجنبي وزيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا الذي يهدد عائدات السياحة. وسعى المحافظ الجديد، شهاب كافجي أوغلو، إلى تهدئة المستثمرين قبل أول اجتماع لسعر الفائدة له أمس الخميس، قائلاً إنه لا ينبغي افتراض التراجع عن ارتفاعات سلفه. وضارب سعر الفائدة مرتفعاً في تركيا. وزاد كل من فيديليتي للاستثمارات ومجموعة فانغارد من تعرضهما للديون التركية بالعملة الصعبة، مما أدى إلى زيادة أعبائهما. ولدى تركيا احتياطيات نقدية كافية لتغطية احتياجات العملاء الصعبة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الناشئة التي تواجه أزمات مالية. وقال بول جرير، مدير الأموال في فيديليتي للاستثمارات في لندن في تعليقات نقلتها وكالة بلومبيرغ: «نعتقد أن تخلف تركيا عن سداد ديونها غير مرجح على المدى القريب». وتعتمد تركيا بشكل كبير على رأس المال الأجنبي لتمويل عجز الحساب الجاري الطبيعي ومتطلبات التمويل الخارجي لشركاتها وقطاعاتها المالية. ولتحقيق هذه الغاية، تتوقع أن تواصل تركيا إظهار رغبتها وقدرتها على خدمة التزامات ديونها الخارجية والمحلية»، وفق جرير.

يُذكر أن المكاسب التي حققتها السندات الدولارية التركية تضاعفت ثلاثة أضعاف متوسط الأسواق الناشئة هذا الشهر. وهذه الأرباح من أكبر الحوافز التي تدفع المستثمرين نحو السوق التركية مقارنة بالعوائد على السندات الأميركية وسندات اليورو.

مراجعة الاستثمارات بالعملات الناشئة

لندن ـ **العربي الجديد**

تراجع المصارف التجارية الأميركية الكبرى استثماراتها في الأسواق الناشئة وترى أن قيمتها السوقية أعلى من قيمتها الحقيقية. وأوصى محللون بمصرف «جي بي مورغان تشيس» الأميركي بخفض الأوزان في عملات الأسواق الناشئة، وارجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الجيوسياسية من بينها التوترات في روسيا والسياسة المحلية لدى بعض الدول ومن بينها البرازيل، إلى جانب تباطؤ نمو الاقتصاد وتباطؤ التدفقات في الصين.

وحسب وكالة «بلومبيرغ»، أوضح المصرف الأميركي أن تلك القضايا يقابلها تعافي الدولار في العام الجاري، مما أدى إلى خسائر 22 عملة في الأسواق الناشئة من أصل 24 عملة. كما أشار التقرير إلى أن ارتفاع العائد على سندات الخزانة تسبب في زيادة تكاليف الاقتراض للدول النامية والحق الضرر بالديون المحلية. وكتب كل من المحلل لدى «جيه بي مورغان»، جوني جولدن، وسعد صديقي يقولان: «تتغير المخاطر المحلية لدى الأسواق الناشئة بصورة تدريجية، وتواجه صعوبات في جذب التدفقات الأجنبية عند المستويات الحالية لكل من أسعار الصرف والفائدة». كما خفض البنك استثماراته في اليوان الصيني في محفظته النموذجية، مشيراً إلى أن توقعاته قريبة الأجل لصعود اليوان تضاءلت. وأوضح تقرير «بلومبيرغ»، أنه على الرغم من أن بنك الاحتياط الفيدرالي» البنك المركزي الأميركي» المتشائم والفنيين المتخصصين في الأسواق الناشئة يرون مصادر محتملة للدعم، فإنه من غير المرجح أن يحركوا ارتفاع قيمة عملات الأسواق الناشئة.

قوة الدولار تقود لخسائر 22 عملة في الأسواق الناشئة

إلى ذلك، أظهرت بيانات بنك التنمية الكوري، أن حجم الاستثمار في الشركات الناشئة في كوريا الجنوبية سجل مستوى قياسياً خلال عام 2020، بدعم من الأداء القوي لسوق الأوراق المالية الثانوية. وأوضحت أنه تم استثمار إجمالي 4,3 تريليونات وون (3,9 مليارات دولار) في الشركات الناشئة العام الماضي، ارتفاعاً من 4,2 تريليونات وون في العام السابق، و3,4 تريليونات وون في 2018. كما أعلن البنك أنه يتجه لتأسيس شركة رأس مال استثماري تابعة له في وادي السيليكون بالولايات المتحدة في النصف الثاني من هذا العام. وأضاف أنه سيتم تكليف تلك الشركة بمساعدة الشركات الناشئة المحلية في تحقيق نجاحات في أميركا، وتقديم الدعم للترويج للشركات الكورية والشركات الناشئة غير المدرجة في البورصة التي تزيد قيمتها على مليار دولار. وتزداد الضغوط أمام الدولار وسط ارتفاع صفقات البيع من كبار المضاربين وصناديق التحوط العالمية التي كانت تعتقد حدوث ارتفاع سريع في معدل التضخم تكون نتيجته رفع سعر الفائدة.

يُذكر أن المضاربين من غير المصارف باتوا أهم المتداولين في سوق العقود الآجلة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تداولاتهم تتسبب في تحريك الأسواق في اتجاه معين؛ لامتلاكهم حسابات ضخمة، ولأنهم يقومون بالتداول من أجل جني الأرباح، ولذلك فإنهم يتبعون اتجاه السوق بقوة، حيث يقومون بالشراء في الاتجاه الصاعد، والبيع في الاتجاه الهابط.

فرع مصرف «جي بي مورغان» في نيويورك (Getty)

محل صرافة في سوق إسطنبول (Getty)

رؤية

الاقتصاد الأردني لا تنقصه الأزمات

سهام محط الله

بعد ثلاثة أسابيع من فاجعة مستشفى السّلط الحكومي التي أدت إلى وفاة 7 مصابين بوباء كورونا جرّاء نفاد مخزون الأوكسجين، صُدِم الأردنيون بأنباء ترددت عن وضع وليّ العهد السابق الأمير حمزة تحت الإقامة الجبرية، التي تصدّرت عناوين الصحف العربية والعالمية في 3 إبريل/ نيسان 2021. وبعد مرور يومين على ذلك، أصدر الديوان الملكي الأردني بياناً يتضمّن رسالة من الأمير حمزة يعلن فيها ولاءه لأخيه الأكبر الملك عبد الله.

يمكن اعتبار ما حدث في الأردن على أنّه خطوة حكومية استباقية للحيلولة دون انفلات الأوضاع السياسية والاقتصادية على وقع الانتقادات الحادّة والمتزايدة لعدم مكافحة الفساد المستشري، قطار الأسعار السريع الذي يسحق الفقراء والكادحين، واتّساع خريطة البطالة التي تلتهم شريحة واسعة من الشباب تملّكهم الإحباط واليأس، ولا سيّما في ظلّ استمرار تداعيات جائحة كورونا.

نجا الأردن من زلزال الربيع العربي الذي هزّ المنطقة بدءاً من سنة 2011. ونجا من سلسلة احتجاجات منتظمة تصدّت لها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية من خلال حظر الاحتجاجات، تشديد قوانين الجرائم الإلكترونية، وتقييد نقابة المعلمين الأردنيين.

وليس غريباً أن تحظى احتجاجات الأردنيين ودعواتهم إلى الإصلاح باهتمام دولي واسع نظراً للأهمية الجيوستراتيجية لبلادهم المجاورة للعدو الصهيوني المتربّص بهم. وفي انتظار الكشف عن المزيد من الأدلة على محاولة الانقلاب وزعزعة أمن البلاد والتورُّط الأجنبي، تبقى متلازمة الصعوبات الاقتصادية والفساد المتفشّي دليلاً لا يُدحَض على الثنائية الخطيرة التي تجعل البلاد فريسة سهلة للانهيار الذي تعيشه الآن الدول المجاورة له.

لقد أُشيد بأداء الدولة الأردنية، ذات الموارد الطبيعية المحدودة، في البداية في احتواء فيروس كوفيد-19 بشكل فعّال من خلال فرض عمليات الإغلاق الصارمة التي ساعدت على تسوية منحنى الإصابات والوفيات جراء كورونا، بالرغم من تخلُّف البلاد عن مجاراة دول عربية أخرى في تقديم مساعدات اقتصادية كافية للفئات الهشة، وكذا لأولئك الذين فقدوا وظائفهم وسبل عيشهم.

ومع توقّف النشاط السياحي في البلاد وهبوط الدخل السياحي بنسبة 76 بالمائة العام الماضي، تعثّر الاقتصاد الأردني وارتفع معدل البطالة إلى 24,7 بالمائة في الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بـ 19 بالمائة فقط في الربع نفسه من سنة 2019 وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية. لقد أصبح من الصعب على كثير من المواطنين تغطية نفقاتهم، وهذا ما يُشكّل وقوداً للاحتجاجات المستعرة، ويؤدّي إلى مشاكل وتبعات أخرى لا تُحمد عقباها، كاحتجاجات المعلمين المطالبين برفع الأجور في يوليو/ تموز 2020، حيث تمكّن المحتجُّون من حشد الدعم الشعبي بين الأردنيين المحبطين اقتصادياً والمحرومين سياسياً. عادة ما تقترن حالات التدهور الاقتصادي والاختناق السياسي بسياسات التعتيم الإعلامي من أجل تكميم الأفواه والتضييق على الحريات والتستّر على ممارسات الفساد. فبمجرّد اندلاع أنباء ما تُسمى محاولة الانقلاب في 3 إبريل/ نيسان، لجأ الأردنيون إلى وسائل الإعلام الغربية لمعرفة ما يحدث في بلدهم بسبب منع الصحافيين من تغطية الاحتجاجات بواسطة أوامر منع النشر والاعتقالات، وتجريم المنشورات المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصام على مواقع التواصل الاجتماعي، وتضييق مساحة وسائل التواصل الاجتماعي، كحظر تطبيق «كلوب هاوس – CLUBHOUSE».

تنمّ الأحداث الأخيرة عن ولادة مستقبل غير حاسم للإصلاح، لن يجد فيه الاقتصاد الأردني المتعثّر البنية الأساسية لاستعادة قواه والانتعاش، فقد تأخّر الإصلاح السياسي والاقتصادي لفترة طويلة، ومن المستبعد أن يتجسّد في المنظومة الأردنية الحالية التي لا تزال تتحاشى التحقيق في قضايا الفساد الكبيرة وتخشى مواجهة الضغوطات الداخلية، ولم تعد في منأى عن التهديدات الإقليمية، وفي ظلّ محدودية البدائل وشحّ المساعدات الخليجية والدولية وغياب الإصلاح الجذري والاستقرار السياسي والأمني لا يمكن وقف النزف الاقتصادي. ويبدو أنّ الأردن لم يجد سوى قشة صندوق النقد الدولي ليتعلّق بها، فقد أكّدت كريستالينا غورغييفا، المديرة العامة للصندوق في بيان صحافي رقم 107/21 يوم 12 إبريل/ نيسان 2021 على توسيع حجم برنامج القروض المخصّص للأردن بقيمة 200 مليون دولار، ليصل بذلك حجم موارد الصندوق المتاحة للبلد إلى نحو 1,95 مليار دولار خلال الفترة 2020-2024. لطالما اعتُبر الأردن محور الاستقرار الإقليمي، لكن سوس عدم الاستقرار ينخر فيه بعمق، مستغلاً الفساد الداخلي العصيّ على الحلّ، وقلّة الثروات القابلة للتوزيع ومحدوديتها، والنقص الحادّ في الفرص الاقتصادية الذي يتردّد صداه بوضوح بين العديد من الأردنيين.

تُظهر نتائج استطلاع الرأي العام الأردني للدورة السادسة من الباروميتر العربي التي أُجريت في أواخر عام 2020، أنّ 30 بالمائة من المستجوبين لا يثقون بحكومتهم.

وقد أكّد 45,3 بالمائة من المستجوبين في الدورة الخامسة للباروميتر العربي التي أُجريت ما بين عامي 2018 و2019 أنّ الوضع الاقتصادي العام ليلادهم سيّئ جدّاً، وأفاد 71 بالمائة من المستجوبين بأنّ الوضع الاقتصادي أهمّ تحدٍّ يواجه بلادهم. بينما أشارت ثاني أكبر نسبة من المستجوبين، البالغة 16,6 بالمائة إلى أنّ الفساد المالي والإداري يأتي على رأس التحدّيات التي تواجه الأردن، وصرّح 58,1 بالمائة من المستجوبين بوجود الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها بدرجة كبيرة، هذا واعتبر 59,6 بالمائة من المستجوبين أنّ أداء حكومتهم سيّئ جدّاً في استحداث فرص العمل، وأفاد 52 بالمائة من المستجوبين بأنّ أداء حكومتهم جدّاً سيّئ كذلك عندما يتعلّق الأمر بتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأشار 60,4 بالمائة من المستجوبين إلى ضعف جهود حكومتهم نحو خفض مستويات الأسعار، كذلك أعرب 57,4 بالمائة من الأردنيين الذين شملهم الاستطلاع عن رغبتهم في الهجرة لأسباب اقتصادية، أهمها التضخم والبطالة.

خلاصة القول، إذا تمكّن الملك عبد الله من الحيلولة دون حدوث أزمة على المدى القصير بنجاح، فإنّه قد لا يتمكّن من تفادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي لن تختفي، بل ستزداد اتّساعاً مع مرور الوقت، فالأنظمة الملكية ليست نموذجاً للشفافية أو المساءلة، وهذا علاوة على تأثير الأطراف الخارجية التي تُفضّل التعامل مع وجوه مألوفة، حتى ولو كانت مرفوضة شعبياً، ففي الواقع، لم تكن مدة 48 ساعة من صراع العروش سوى قمة جبل الجليد لعدّة مشاكل متراكمة قد تفجّر أزمات أخرى في المستقبل، لذلك لا بديل لتصحيح الأوضاع سوى الإصلاح.